الغانم وجه الدعوة لحضورها

مجلس الأمة يعقد جلسة خاصة غدا للتصويت على طلب طرح الثقة بوزير الدفاع

مرزوق الغانم

الشيخ حمد الجابر

حمدان العازمي

وجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الدعوة إلى أعضاء المجلس لحضور جلسة الغد الخاصة بالتصويت على الطلب المقدم في جلسة 18 يناير الجاري لطرح الثقة في وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر.

وكان مجلس الأمة قد ناقش في جلسته المنعقدة بتاريخ 18 يناير الاستجواب المقدم من النائب حمدان العازمي إلى وزير الدفاع والمكون من خمسة محاور، وانتهى إلى تقديم 10 نواب طلبا لطرح الثقة بالوزير.

ووقع على طلب طرح الثقة النواب شعيب المويزري، ثامر السويط، مبارك الحجرف، د. أحمد مطيع العازمي، خالد العتيبي، د. عبد الكريم الكندري، مرزوق الخليفة، فارس العتيبي، الصيفي الصيفي ومحمد المطير.

رفعت تقريرها إلى جلسة المجلس اليوم تمهيدا لعرضه عليه

«الإسكانية»: زيادة رأس مال بنك الائتمان بـ 750 مليون دينار

تغطى من الاحتياطي العام لصندوق التنمية الاقتصادية العربية ويلتزم بأدائها للبنك متى طلب ذلك

وزير المالية: الاقتراح سيساهم بشكل موقت بحلحلة المشكلات الإسكانية العالقة باعتباره حلا قصير المدى

خليل الصالح: إدراج المقترح على جدول أعمال جلسة اليوم للإسهام في تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين

جانب من اجتماع اللجنة الإسكانية

رفعت لجنة الإسكان والعقار البرلمانية تقريرها الذي سيتم عرضه في جلسة مجلس الأمة الخاصة اليوم ويتضمن الاقتراح بقانون زيادة رأس مال بنك الائتمان الكويتي بمقدار سبعمائة وخمسون مليون دينار كويتي "750.000.000" ليصبح رأسمال البنك ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون مليون دينار كويتي "3.750.000.000" بحيث تغطى الزيادة من الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ويلتزم الصندوق بأدائها للبنك متى طلب ذلك، وذلك نظراً لكون الأسر الكويتية أولى بالملاءة المالية للصندوق من الدول الأخرى.

ويهدف الاقتراح – كما ورد بمذكرته الإيضاحية – إلى الإسراع في حل وتخفيف حدة الأزمة الاسكانية المتمثلة في عدم توفر السيولة اللازمة في بنك الانتمان لتمويل قروض الوحدات السكنية في المدن الاسكانية الجديدة.

ووافقت الحكومة على الاقتراح بزيادة رأس مال الائتمان، وقد أكد وزير المالية ووزير الدولة لشؤون الاقتصاد والاستثمار عبدالوهاب الرشيد أن الاقتراح المشار إليه سوف يساهم بشكل موقت بحل المشكلات الاسكانية العالقة باعتباره حل قصير المدى، كما تعهد الوزير بتقديم قرارات سوف تساهم بحل المشكلات الاسكانية العالقة، بجلسة مجلس الأمة المقرر عقدها بتاريخ 25 يناير 2022م.

من جانبه، أكد المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية موافقة الصندوق على التعديل المشار إليه في الاقتراح مع تعديل مبلغ الزيادة بحيث يكون ثلاثمائة مليون دينار فقط.

وأكد مدير عام بنك الائتمان الكويتي على موافقة البنك على الاقتراح بقانون المشار إليه بزيادة رأس مال البنك لحل المشكلات الاسكانية العالقة، كما أكد على ضرورة إبقاء النص الخاص بتخصيص خمسمائة مليون دينار كويتي من رأس مال البنك لتغطية أحكام كل من "مادة 28 مكررا" و "مادة 28 مكررا أ" من القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية.

وأشار تقرير اللجنة الإسكانية إلى أنه "بناءً على ما سبق وبعد الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة، أكدت اللجنة ضرورة إقرار هذا المقترح كونه يساهم في تسريع حل بعض المشكلات الإسكانية العالقة في الوقت الحالي وهو الهدف الذي تسعى إليه اللجنة منذ تشكيلها".

رأت اللجنة بأن "يتم تعديل نص المادة "6" كاملاً بدلاً عن تعديل الفقرة الأولى فقط، كما أبدت اللجنة تحفظها برغبتها بالموافقة على زيادة رأس مال بنك الائتمان كما ورد بالاقتراح وهو سبعمائة وخمسون مليون دينار كويتي بحيث يصبح رأس مال بنك الائتمان الكويتي ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون مليون دينار كويتي "3.750.000.000"، ولكن نظراً لعدم موافقة الحكومة على هذا المبلغ وافقت اللجنة على المبلغ الذي تم اقتراحه من قبل الحكومة وهو ثلاثمائة مليون دينار كويتي فقط، مع تعهد وزير المالية ووزير الدولة لشؤون الاقتصاد والاستثمار بتقديم قرارات سوف تساهم بحل المشكلات الاسكانية العالقة بجلسة مجلس الأمة المقرر عقدها بتاريخ 25 يناير 2022م، رغبة من اللجنة في التعاون مع الحكومة لحل بعض المشكلات المتعلقة في القضية الإسكانية".

وبعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى "الموافقة بعد التعديل على الاقتراح بقانون على النحو الوارد بالجدول المقارن. وتقدم اللجنة تقريرها للمجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده".

من جهته أكد النائب خليل الصالح دعمه لزيادة رأسمال بنك الائتمان لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتسريع تسليم القسائم السكنية المستحقة للمواطنين. وشدد الصالح على ضرورة معالجة الملف الإسكاني وفق نظرة شاملة، مشيرا إلى مقترحه الذي تقدم به بشأن إلغاء الرسوم كافة على المواد الإنشائية ومنع تصدير مواد البناء وتثبيت أسعارها من أجل إعادة الاستقرار لسوق مواد البناء. ودعا الصالح إلى إدراج المقترح على جدول أعمال الجلسة الخاصة المقررة اليوم للإسهام في تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين خصوصا مع موجة الغلاء التي تجتاح العالم وانعكست على المواطن الكويتي.

وأوضح أن التوزيعات السكانية الأخيرة في بعض المناطق مثل المطلاع وغرب عبدالله المبارك وغيرهما والظروف التي صاحبت جائحة «كورونا» وعملية الإغلاق التي مر بها العالم ساهمت إلى حد كبير في رفع أسعار المواد الإنشائية.

أكدت أنه سبب رئيس لانتشار الأمراض المسرطنة

«البيئية» البرلمانية: جميع المواد الغذائية المستوردة أو المنتجة محليا لا تخضع للفحص «الفيروسي»

جانب من اجتماع لجنة الشؤون البيئية البرلمانية

المطر: هيئة "الأغذية" ليست لديها القدرة على الفحص ومن تقوم بمهامها هي "الصحة" وليس بكل المواد

أستغرب من عدم الاعتماد على العمالة الوطنية في المختبرات واقتصار عددهم على 4 من أصل 30 موظفا

حمد المطر

بحثت لجنة شؤون البيئة في اجتماعها أمس قضية سلامة الأغذية المستوردة من المبيدات الحشرية والمواد الكيميائية، استنادًا إلى تكليف من المجلس ببحث التلوث البيئي مع الجهات الحكومية كافة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن النقاش شمل سلامة المنتجات الزراعية المحلية، مطالبا وزير الصحة بتطبيق قرار مجلس الوزراء بالفحص من خلال المختبرات المتنقلة لدى الإدارة العامة للجمارك ابتداء من الأسبوع المقبل لحين تجهيز المختبرات التابعة لهيئة الغذاء.

وأكد المطر أن " كل ما يتم استيراده للكويت من جميع المواد لا يتم فحصه بالكامل للتأكد من خلوها من الفيروسات بسبب أن الهيئة العامة للغذاء والتغذية التي تم إنشاؤها في 2016 ليست لديها القدرة على فحص جميع المواد وأن من تقوم بمهام الهيئة هي وزارة الصحة في فحص بعض هذه المواد وليس جميعها".

واستغرب المطر تخفيض المبلغ المالي الذي طلبته هيئة الغذاء بقيمة 12 مليون دينار لتنفيذ المختبرات وشراء الأجهزة المتخصصة إلى مليوني دينار فقط، مشيرا إلى تأكيد الهيئة أن موظفي أخذ العينات والفحص غير مؤهلين.

وقال إنه "بناء على تلك المعطيات تبين للجنة أن جميع المواد الغذائية التي تدخل الكويت أو التي تنتج محليا لا تخضع للفحص المخصص للفيروسات ولذلك هذا سبب رئيس لانتشار الامراض المسرطنة".

وأضاف إنه علاوة على ما سبق فقد تبين أن مختبرات وزارة الصحة غير معتمدة ما يعني أنه يمكن الطعن في فحوصاتها.

وشدد على أن "ما يحدث أمر خطير على الصحة العامة لأنه منذ أن خلق الله الكويت لا توجد بها فحوصات كاملة على المواد المستوردة"، مؤكدا ضرورة تحمل وزير الصحة مسؤوليته في تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بالإفراج الجمركي.

وأبدى المطر استغرابه من عدم الاعتماد على العمالة الوطنية في المختبرات واقتصار عددهم على 4 من أصل 30 موظفا، متسائلا " كيف لا يستعان بخريجي الكيمياء والبيولوجي وهم خريجو واحد من أفضل أقسام الكيمياء في الشرق الأوسط".

من جانب آخر أبدى المطر تفاؤله بما سينتج عن جلسة الغد "اليوم" مؤكدا أنه " سيفرح بنتائجها ما لا يقل عن 20٪ من أبناء الشعب الكويتي"، مشيدا بما تم التوصل إليه في اجتماع اللجنة الإسكانية أول أمس.

وحضر اجتماع لجنة شؤون البيئة ممثلون عن وزارة الصحة والهيئة العامة للبيئة وبلدية الكويت والهيئة العامة للغذاء والتغذية والإدارة العامة للجمارك.

الصيفي لوزير المالية: هل يوجد توجه لفرض ضريبة مباشرة على المواطنين؟

الصيفي الصيفي

وجه النائب الصيفي الصيفي سؤالاً إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد، نص على ما يلي:

إن تكرار التصريحات الحكومية المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والاستدامة المالية وآلية تطبيقها، تُحتم علينا التساؤل حول تكلفة هذه الإصلاحات على المواطنين ومدى تأثيرها على مستواهم المعيشي، كما تُحتم علينا ضمان ألا يدفع المواطنون ثمن الإدارة الحكومية الفاشلة للفوائض المالية في السنوات الماضية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- هل يوجد توجه لفرض ضريبة مباشرة على المواطنين؟

2- هل لدى الوزارة دراسة تفصيلية لإقرار الضريبة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بتفاصيل النظام الضريبي وجدوله الزمني وأوجه صرف الأموال المحصّلة من الضريبة.